الأمم المتحدة

A/C.2/67/L.62

الجمعية العامة

Distr.: Limited
11 December 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد ستيفانو ستيفانيلي (إيطاليا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.24

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين ”نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية“، وإلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

131212 131212 12-64398 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[١] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢]، وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٣] وجدول أعمال القرن ٢١[٤] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٥] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٧]،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٨]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٩]،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى وثيقته الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[١٠]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٨) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٩) انظر القرار ٦٥/١.

(١٠) القرار ٦٦/٢٨٨.

وإذ تسلم بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تحيط علما بتقريره المرحلي[11]،

وإذ تشير إلى المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى التي أُجريت في يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن حالة الاقتصاد والمالية في العالم وأثرها على التنمية، والتي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية العامة من أجل إثراء المشاورات الدائرة بين الدول الأعضاء بشأن عملية متابعة نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية والعالمية وتأثيرها في التنمية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء ما يترتب على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من آثار سلبية مستمرة، ولا سيما على التنمية، وإذ تدرك أنه برغم الجهود الكبيرة المبذولة، ما زال الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة عصيبة محفوفة بمخاطر جسيمة، تشمل اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية العالمية، وارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان، واستشراء الضائقة المالية على نطاق واسع، الأمر الذي يهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويكشف محدودية التقدم المحرز نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة توازنه إلى نصابه، وإذ تؤكد ضرورة مواصلة معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال التي تعتري النظام المالي الدولي وضرورة مواصلة بذل الجهود لإصلاح هذا النظام وتعزيزه،

وإذ تلاحظ أنه في حين أن بعض البلدان النامية كانت المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة، فقد نالت الأزمة الاقتصادية من قدرتها على تحمل المزيد من الصدمات، وإذ تشير إلى الالتزامات التي قطعت من أجل دعم نمو قوي ومستدام يتسم بالتوازن ويشمل الجميع، وإذ تعيد تأكيد ضرورة العمل بروح من التعاون من أجل الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى الالتزام بالعمل بروحٍ من التضامن لاعتماد نهج منسق وشامل على الصعيد العالمي في التصدي للآثار السلبية المستمرة التي طالت التنمية من جراء الأزمة الاقتصادية والعالمية، وباتخاذ إجراءات ترمي في جملة أمور إلى استعادة الثقة والحفاظ على النمو الاقتصادي وكفالة العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع،

وإذ تعيد تأكيد مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها، بما في ذلك التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول من

(١١) A/64/884.

أجل بلوغ غاياتها المشتركة، وإذ تكرر تأكيد ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في النهوض بالتنمية،

وإذ تسلم بضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، والتنمية المستدامة، وإتاحة فرص العمل، والجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وإلى برنامج عمل اسطنبول للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٢]، وإذ تقر في هذا السياق بأن المؤسسات المالية الدولية ينبغي أن تدعم، وفقا للولاية المنوطة بكل منها، الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٣]؛

٢ - **تسلم** بضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها لتعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وتكرر تأكيد أهمية كفالة اتسام هذه النظم بالانفتاح والإنصاف وشمولها للجميع لكي تكمّل الجهود الإنمائية الوطنية المبذولة لضمان النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تشدد** على ضرورة التصرف بحسم في مواجهة التحديات التي تعترض الاقتصاد العالمي لكفالة تحقيق نمو عالمي متوازن ومستدام، يشمل الجميع ويتسم بالإنصاف وتتوافر في ظله العمالة الكاملة المنتجة وفرص العمل الجيدة، وتشدد أيضا على ضرورة تكثيف تعبئة الموارد من شتى المصادر واستخدام التمويل استخداما فعالا من أجل النهوض بالعمالة الكاملة المنتجة وإيجاد العمل الكريم للجميع؛

٤ - **تلاحظ** الجهود المهمة المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية، وتسلّم بضرورة بذل مزيد

---

(١٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

(١٣) A/67/187.

من الجهود لتشجيع الانتعاش الاقتصادي، والتصدي لاضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية العالمية، ومعالجة ارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان، وكذلك استشراء الضائقة المالية، وتوطيد القطاع المصرفي بسبل منها زيادة شفافيته وخضوعه للمساءلة، ومعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال التي تعتري النظام المالي الدولي، وإصلاح هذا النظام وتعزيزه؛

٥ - **تنوِّه** بمبادرة حكومة كازاخستان إلى استضافة مؤتمر دولي في أستانا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣، بعنوان ”المؤتمر العالمي لمواجهة الأزمة: اتخاذ تدابير فعالة للتغلب على أوجه عدم اليقين والانتكاسات الاقتصادية على الصعيد العالمي“.

٦ - **تسلم** بضرورة مواصلة تنسيق السياسات المالية والاقتصادية وتعزيزها على الصعيد الدولي لتذليل التحديات المالية والاقتصادية الداهمة؛

٧ - **تلاحظ** أن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها العالمية وشرعيتها، توفر منتدى فريدا رئيسيا لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، وتعيد تأكيد أن الأمم المتحدة تتبوأ مكانة تخولها المشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وتعزيز الأداء الفعال للنظام والهيكل الماليين الدوليين، مع التسليم بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكمل إحداها الأخرى، مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

٨ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى العزم المعقود على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، بغية دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، على أساس الفهم الواضح لولاياتها وهياكل إدارتها واحترامهما؛

٩ - **تشير أيضا** إلى وجوب توخي البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف وملائمة لاحتياجاتها للتصدي للأزمة، وتدعو إلى تبسيط الشروط بما يكفل حسن توقيتها وملاءمتها للاحتياجات وتحديد أهدافها ودعمها للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

١٠ - **تلاحظ**، في هذا الصدد، الزيادة الطارئة على الموارد وتحسين إطار الإقراض الحالي لصندوق النقد الدولي، بسبل منها تبسيط الشروط واستحداث أدوات أكثر مرونة، من قبيل الائتمانات التحوطية وائتمانات السيولة والتسهيلات الائتمانية المرنة وأداة التمويل السريع، في حين تلاحظ أيضا ضرورة خلوّ البرامج الجديدة والجاري تنفيذها من أي شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

١١ - **تحث**، في هذا الصدد، المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة المضي قدما في تفعيل المساعدة المرنة والتساهلية والخالية من الشروط التي تتيح سرعة صرف الأموال وتكثيفها في البداية، حيث ستوفر مساعدة كبيرة وسريعة للبلدان النامية التي تواجه عجزا ماليا في ما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء الاعتبار للقدرات الاستيعابية الفردية لتلك البلدان وقدرتها على تحمل الديون؛

١٢ - **تسلم** بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وتؤكد التحديات التي تشكلها التدفقات المفرطة القصيرة الأجل لرأس المال إلى العديد من البلدان النامية، وتلاحظ أنه لتذليل هذه التحديات، يتعين مراعاة الظروف المحددة لفرادى البلدان لدى وضع وتطبيق تدابير إدارة تدفق رؤوس الأموال الرامية، من قبيل سياسات الاقتصاد الكلي والتدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي وسائر أشكال أنظمة حساب رأس المال، وتطلب إلى الأمين العام أن ينظر في مزايا هذه التدابير ومساوئها عند إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٣ - **تعيد تأكيد** أهمية توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتحيط علما في هذا الصدد بالخطوات المهمة التي اتُّخذت بشأن إصلاح هياكل إدارة مؤسسات بريتون وودز ونظام الحصص وحقوق التصويت الخاصة بها، والتي تسير في اتجاه مراعاة الحقائق الراهنة بصورة أفضل وإسماع كلمة البلدان النامية وتعزيز مشاركتها وحقوقها في التصويت، وتسلّم بأهمية مواصلة عمليات الإصلاح هذه على نحو طموح وسريع حتى تتمخض عن مؤسسات أكثر فعالية ومصداقية وشرعية وخضوعا للمساءلة؛

١٤ - **تحيط علما**، في هذا الصدد، بالقرارات التي اتخذتها مجموعة البنك الدولي بشأن تمثيل البلدان النامية ومشاركتها وغير ذلك من الإصلاحات المؤسسية بغية مواجهة التحديات الجديدة، وبإضافة المقعد الخامس والعشرين إلى مقاعد مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، وتتطلع إلى إحراز تقدم في الإصلاحات المؤسسية للمجموعة؛

١٥ - **تدعو** إلى التنفيذ المعجل لإصلاحات عام ٢٠١٠ المتعلقة بالحصص والإدارة في صندوق النقد الدولي، وتشدد على أهمية إجراء استعراض شامل لصيغة الحصص التي يطبقها صندوق النقد الدولي، على أن ينجز الاستعراض بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛

١٦ - **تسلم** بأهمية اتّباع عملية منفتحة تتسم بالشفافية وتقوم على الجدارة لدى اختيار رؤساء المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز؛

١٧ - **تشدد** على ضرورة زيادة مشاركة الحكومة بصورة فعالة لكفالة تنظيم السوق على النحو المناسب بما يدعم المصلحة العامة، وتسلم، في هذا الصدد، بضرورة تحسين تنظيم الأسواق المالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتشجيع النمو المطرد المنصف الشامل للجميع؛

١٨ - **تسلم** بدور حقوق السحب الخاصة بوصفها أصلا من أصول الاحتياطي الدولي، وتقر بأن مخصصات حقوق السحب الخاصة ساعدت في استكمال الاحتياطيات الدولية لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فساهمت بذلك في تحقيق الاستقرار في النظام المالي الدولي وقدرة الاقتصاد العالمي على الانتعاش، وتسلم أيضا بضرورة إبقاء مسألة دور حقوق السحب الخاصة قيد الاستعراض المنتظم، بما في ذلك ما يتصل بالدور الذي يحتمل أن تؤديه في نظام الاحتياطيات الدولية، وتطلب إلى الأمين العام أن يأخذ هذا الأمر في الحسبان عند إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٩ - **تكرر التأكيد** أن المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون في صميم الجهود الرامية إلى منع وقوع الأزمات، وتشدد على ضرورة مواصلة تعزيز مراقبة السياسات المالية للبلدان؛

٢٠ - **تشدد**، في هذا الصدد، على ضرورة تعزيز المراقبة الحكومية الدولية المستقلة للسياسات المالية الوطنية وما يترتب عليها من آثار على أسعار الفائدة الدولية، وأسعار الصرف، وتدفقات رؤوس الأموال؛

٢١ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز شفافية آليات تصنيف المخاطر، مشيرة إلى ضرورة أن تزيد تقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص إلى أقصى حد من استخدام معايير دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك تأثيرها المحتمل في آفاق التنمية في البلدان النامية؛

٢٢ - **تهيب** بمصارف التنمية والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية بإمكانه أن يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز، بالتالي، توليها زمام الأمور وكفاءتها بوجه عام، وترحب في هذا الصدد بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال

مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتشجع بالإضافة إلى ذلك على بذل الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف لمصارف التنمية دون الإقليمية؛

٢٣ - **تشجع** على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل منها مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

٢٤ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، بما في ذلك معايير الإدارة المتصلة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مع ملاحظة الآثار المعرقلة الناجمة عن اتّباع السياسات غير الملائمة؛

٢٥ - **تقرر** أن تعقد خلال دورتها الثامنة والستين جلسة مستقلة للجنة الثانية، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، من أجل مناقشة الإجراءات المتخذة للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية واستكشاف الإمكانات المتاحة لاستعادة الثقة والنمو الاقتصادي، كمساهمة إضافية في متابعة نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يعدّه بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية؛

٢٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.